الجملة المستثناة

الدكتور عمر مصطفى*

الملخَّص

اختلف النحاة في الجملة الواقعة بعد "إلا"، كما اختلفوا في معنى "إلا" ذاتها التي يكون الاسم بعدها مرفوعاً على الابتداء، فمنهم مَن جعلها منصوبة على الاستثناء، ومنهم مَن أنكر ذلك، ومنهم مَن لم يأتِ على ذكر اسم هذه الجملة، وإنما اكتفى بالإشارة إليها.

وهذا البحث يناقش هذه الآراء موضِّحاً أو مرجِّحاً، ومحاولاً الوصول إلى ما يبيّنُ حقيقةَ هذه الجملة بين الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، أو لا.

* قسم اللغة العربية- كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة دمشق

الجملة المستثناة:

لم يتفق النحاة على وجود الجملة المستثناة، وإن كانوا قد ذكروها في كلامهم دون تبيان محلِّها من الإعراب، فالخلاف بينهم في تحديد محلّها الإعرابي فحسب، لأن وجود جملة بعد "إلا" ثابت، لا خلاف فيه، غير أن ّمنهم مَن أنكر أنها منصوبة على الاستثناء كما ذهب إلى ذلك جماعة منهم.

فالوقوف على ما قاله النحويون في هذا الأمر يبيّن مَن أقرَّ بأنَّها منصوبة على الاستثناء، ومَن أنكر ذلك، مشفوعاً بذكر آراء الفريقين وحججِهم، بغية الوصول إلى حقيقة هذه الجملة، وتحقيق محلِّها إن كان لها محلّ.

قال الدكتور فخر الدين قباوة: "وأن تقع الجملة مستثنى أمر فيه خلاف، فالجمهور لم يذكر هذه الجملة في عداد ما له محل من الإعراب، وذكرها بعض متأخري النحاة"[1].

فالجملة المستثناة من الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب برأي عدد من النحويين، كما صرَّح بذلك ابن هشام في المغني، وبيَّن ثمَّة أنها تنحصر في سبعٍ برأي جمهور النحاة بقوله: "هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محلٌّ في سبعٍ جارٍ على مَا قرروا، والحقُّ أنَّها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها، أمَّا الأولى، فنحو: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾[2]، قال ابن خروف: مَن: مبتدأ، ويعذبه الله: الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع"[3].

---

(1) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص198، وانظر الأشباه والنظائر 20/2

(2) الغاشية، الآيات22و23و24

(3) المغني، ص558

فأغلب النحويين لم يسمّ هذه الجملة في سياق كلامه على مبتدأ وخبر واقعين بعد "إلا"، لكن ابن هشام ذكر أنَّ منهم مَن نصَّ على أنها منصوبة على الاستثناء، كما هو ظاهر من كلامه.

قال ابن جني: "إذا استثنيت بـ"إلا" من موجب، كان ما بعدها منصوبا على كل حال ، تقول: "قام القوم إلا زيداً"، و"رأيتهم إلا زيداً"، و"مررت بهم إلا زيداً"، نصبت المستثنى ، فإن كان ما قبلها غير موجب، أبدلت ما بعدها منه، تقول: "ما قام أحد إلا زيدٌ"، و"ما رأيت أحدا إلا زيداً"، و"ما مررت بأحد إلا زيدٍ"، ويجوز النصب على أصل الباب، فتقول: "ما قام أحد إلا زيداً".

فإن كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها فالنصب هو الباب على كل حال، تقول: "ما بالدار أحد إلا وتداً".

قال النابغة:

وقفت فيها أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا أعيت جواباً وما بالربع من أحد

إلا أواري لأياً ما أبيّنها والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلَد

فنصب "إلاَّ أواريَ" لما ذكرنا، وقد يجوز البدل وإن لم يكن الثاني من جنس الأول، فتقول: "ما بالدار أحد إلا وتدٌ" وذلك في لغة بني تميم، وينشدون قول النابغة "إلا أواريُ" بالرفع"[1].

فالجملة "الواقعة مستثنى هي التي تُستثنى بـ"إلا"، ومحلّها النصب، ولا تكون إلا في استثناء منقطع، لأن الجملة لا تكون جزءاً من مفرد، فتستثنى منه، وهي تقدّر بمصدر من دون حرف مصدري سابك، وشاهدها قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ،

(1) اللمع لابن جني، ص18-19

لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُـــهُ اللَّـــهُ الْعَـذَابَ الْأَكْبَرَ﴾[1]، وذلك إذا جعلت "من" مبتدأ، خبره جملة "يعذبه الله"، والفاء زائدة، فالجملـــة الكبرى في محل نصب على الاستثناء، والمعنى: غير أن الله يعذّب من تولى وكفــر، أو: لكن من تولى وكفر يعذّبه الله، والتقدير: لست عليهم بمسيطر إلا تعذيب الله مـــن تولى وكفر"[2].

ولما كانت الجملة المستثناة لا تقع إلا في الاستثناء المنقطع لزم من هذا بيـــانُ فائدة الاستثناء المنقطع الذي حُملت عليه، فقولنا: "جاء الطـــلاب إلا كتـــبَهم" اســـتثناء موجب منقطع، لأنَّ الكتب ليست من جنس الطلاب، وقولنا: "مـــا جـــاء الطـــلاب إلا كتبَهم" استثناء غير موجب منقطع، و"كتبهم" في المثالين واجبة النصب إلا عنـــد بنـــي تميم، ولو كان الاستثناء متصلاً غير موجب؛ لجاز النصب على الاستثناء والرفعُ على البدلية، نحو: "ما جاء الطلاب إلا زيداً أو زيدٌ"[3].

وفائدة الاستثناء المنقطع ثلاثة أشياء، ذكرها العكبري في اللباب، هي: "الإعلام بعموم الأول، وأن الثاني من آثار الأول، وإثبات ما كان يحتمل نفيه"[4].

وقد أثبت الخليل لـــ"إلا" معنى "لكنّ" بقوله: "وإلا" في معنى "لكنّ"، قولـــه جـــل وعزّ: ﴿طه، مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى، إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾[5]، نصب "تـــذكرة" على معنى "لكنّ تذكرة"، لأن "إلا" تحقيق، و"لكنّ" تحقيق"[6].

---

(1) الغاشية، الآيات21و22و23و24

(2) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص197، وانظر البحر المحيط 465/8

(3) انظر ابن يعيش 80/2

(4) اللباب في علل البناء والإعراب 307/1

(5) طه، الآيات1و2و3

(6) الجمل في النحو، ص94

وكذا سيبويه في سياق كلامه على الاستثناء المنقطع، قال: "هذا باب ما لا يكون إلا على معنى "ولكنَّ"، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾[1]، أي: ولكنَّ مَن رحم، وقوله عزَّ وجلّ: ﴿فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا﴾[2]، أي: ولكنَّ قوم يونس لما آمنوا، وقوله عزَّ وجلّ: ﴿فَلَوْلا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾[3]، أي ولكن قليلاً ممن أنجينا منهم، وقوله عزَّ وجلّ: ﴿أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾[4]، أي: ولكنَّهم يقولون: ربُّنا الله.

وهذا الضرب في القرآن كثير"[5].

وأيَّد ذلك ابن السراج بقوله: "إلا في تأويل "لكن" إذا كان الاستثناء منقطعاً عند البصريين... وإنما ضارعت "إلا" "لكن"، لأن "لكن" للاستدراك بعد النفي، فأنت توجب بها للثاني ما نفيت عن الأول، فمن ها هنا تشابها"[6].

وكذا ابن جني إذ يقول:" ظَلَم وظُلِم[7] جميعاً على الاستثناء المنقطع، أي لكن مَن ظلم فإن الله لا يخفى عليه أمره"[8].

---

[1] هود، الآية43

[2] يونس، الآية98

[3] هود، الآية116

[4] الحج، الآية40

[5] سيبويه 325/2

[6] الأصول 290/1، وانظر الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص415-416، و673

[7] في قوله تعالى: ﴿لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعاً عَلِيماً﴾، النساء، الآية148

[8] المحتسب 203/1، وانظر سر صناعة الإعراب 303/1

ووافق ذلك الزمخشري في مواضع كثيرة من الكشاف[1].

لكنَّ الفراء أنكر أن تقع "إلا" موقع "لكن" في السياق بقوله: "وقد يقول بعض القرّاء وأهل العلم: إن "إلا" بمنزله "لكن"، وذاك منهم تفسير للمعنى، فأمّا أن تصلح "إلا" مكان "لكن"؛ فلا"[2]، غير أنه أقر أنها قد تكون بمعنى "لكن" بقوله: "فـ"إلا" في هذا الموضع بمعنى "لكن"[3].

أمَّا مجيء الجملة بعد "إلا" في الاستثناء المنقطع فثابتٌ عندهم، لكنَّ خلافهم في تسميتها، فسيبويه يقول: "هذا باب ما يكون مبتدأ بعد "إلا"، وذلك قولك: "ما مررت بأحد إلا زيدٌ خير منه"، كأنك قلت: مررت بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم، إلا أنك أدخلت"إلا" لتجعل زيداً خيراً من جميع مَن مررتَ به.

ولو قال: مررت بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم، لجاز أن يكون قد مرَّ بناس آخرين، هم خير من زيد، فإنما قال: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، ليخبر أنه لم يمرَّ بأحدٍ يفضل زيداً.

ومثل ذلك قولُ العرب: والله لأفعلنّ كذا وكذا إلا حِلٌّ ذلك أن أفعلَ كذا وكذا، فأن أفعلَ كذا وكذا بمنزلة فِعْل كذا وكذا، وهو مبني على حِلّ، وحِلّ مبتدأ، كأنه قال: ولكن حِلٌّ ذلك أن أفعل كذا وكذا"[4].

وكلام سيبويه هذا نصٌّ في وقوع جملة بعد "إلا"، وأنَّ "إلا" هذه بمعنى "ولكن"، وذلك كما ظهر من كلامه في المثال الثاني.

---

(1) الكشاف 2/246، 4/474، 745

(2) معاني القرآن 3/259

(3) نفسه 3/272

(4) سيبويه 2/342

ومن النحاة الذين أشاروا إلى جملة الاستثناء العكبري إذ يقول: "﴿إلاَّ الَّذِينَ تَابُوا﴾[1] في موضع نصب استثناء من الضمير المجرور في قوله: ﴿وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ﴾، ويجوز أن يكون من قوله: ﴿فِي الدَّرْكِ﴾، وقيل: هو في موضع رفع بالابتداء، والخبر ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾"[2]. والوجه الثاني دليل على مجيء جملة بعد "إلا"، وكذا ما سيأتي.

وقال أيضاً: "﴿إلا الذين﴾[3] استثناء من ﴿الذين يحاربون﴾ في موضع نصب، وقيل: يجوز أن يكون في موضع رفع بالابتداء، والعائد عليه من الخبر محذوف، أي: فإن الله غفور لهم أو رحيم بهم"[4].

وقال أيضاً: "﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾[5] في موضع نصب على الاستثناء من المشركين، ويجوز أن يكون مبتدأ، والخبر ﴿فَأَتِمُّوا﴾[6].

---

[1] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرا، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْراً عَظِيماً﴾، النساء، الآيتان145و146

[2] إملاء ما منّ به الرحمن 199/1

[3] في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، المائدة، الآيتان33و34

[4] إملاء ما منّ به الرحمن 214/1

[5] في قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ، إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئاً وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَداً فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾، التوبة، الآيتان3و4

[6] إملاء ما منّ به الرحمن 11/2

وثمة مواضع أخرى ذكر فيها العكبري جواز مجيء جملة بعد "إلا"، لكنه في هذه المواضع وغيرها كان يقدم الوجه الأول، وهو نصب "الذين"على الاستثناء، ثم يردف ذلك بتجويز أن يكون ما بعد "إلا" جملة. وفي هذا إشارة إلى أن هذه الجملة منصوبة على الاستثناء.

وابن مالك بقوله: "وفي المبتدأ الثابت الخبر بعد "إلا" ما جاء في جامع المسانيد من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا""[1].

وقوله: "ومن الابتداء بعد "إلا" محذوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا اللهُ""[2]، أي: لكن الله يعلم بأي أرض تموت كل نفس. ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: "كل أمتي معافى إلا المجاهرون""[3]، أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون.

وبمثل هذا تأول القرّاء قراءة بعضهم: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[4]، أي إلا قليل منهم لم يشربوا.

ومثله قول الشاعر:

لِدَمٍ ضائعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ   أَقْرَبُوهُ إلا الصَّبَا والدَّبورُ

أي لكن الصبا والدبور لم يتغيبا عنه"[1].

---

(1) شواهد التوضيح والتصحيح، ص42

(2) أخرجه البخاري، 97 كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على عيبه أحد، 151

(3) تفسير القرطبي 61/14

(4) البقرة، الآية249، وقال ابن الجزري: "واختلفوا في ﴿إلا قليلاً منهم﴾، فقرأ ابن عامر بالنصب، وكذا هو في مصحف الشام وقرأ الباقون بالرفع وكذا هو في مصاحفهم". النشر في القراءات العشر، ص627

والأصفهاني الباقولي بقوله: "ويرفعون ﴿الذين﴾[2] بالابتداء، والخبر ﴿فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾، ويجوز أن يكون ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ استثناء على هذا مما قبله، فيكون الوقف على ﴿وَبَيَّنُوا﴾"[3].

وقوله: "إلا" استثناء راجع إلى الجملة التي تلي المستثنى، وهو قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[4]، أي فسقوا جميعاً إلا التابعين، وإن شئت كان ما بعد "إلا" مبتدأ، وكان قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ خبراً"[5].

يلاحظ ممَّا تقدّم أنّ الذين ذكروا هذه الجملة لم يبينوا محلَّها الإعرابي أو اسمها، وإنما اكتفوا بالإشارة إلى مجيء هذه الجملة في هذه المواضع، وقد ذكر الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة -رحمه الله- هذه الآيات تحت عنوان: "آيات أجازوا أن يكون المستثنى فيها جملة"[6].

---

(1) شواهد التوضيح والتصحيح، ص43

(2) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾، البقرة، الآيتان159و160

(3) كشف المشكلات 116/1

(4) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، النور، الآيتان4و5

(5) كشف المشكلات 938/2، وانظر 1393/2

(6) دراسات لأسلوب القرآن الكريم 241/1

وأمّا قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾[1]، فقد تعددت آراء النحويين في قراءة الرفع في "امرأتك".

قال الأخفش: "يقول: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ... إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ نصبٌ، وقال بعضهم: ﴿إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾ رفعٌ، وحمله على "الالتفات"، أي لا يلتفت منكم إلا امرأتُك"[2].

وقال الزجاج: "وقوله: ﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾، يجوز فيه النصب والرفع، فمن قرأ:﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾، بالنصب فعلى معنى: فأسر بأهلك إلا امرأتَك، ومن قرأ بالرفع، حمله على معنى: ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾"[3].

وقال ابن خالويه: "قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع ﴿إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾ على معنى: ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك، فإنها ستلتفت، فعلى هذه القراءة المرأة من أهل لوط، وإنما أمطر عليها الحجارة، لأنها خالفت فالتفتت .

وقرأ الباقون: ﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾، جعلوها استثناء من قوله: "فأسر بأهلك إلا امرأتك"، فعلى هذه القراءة ليست من أهل لوط"[4].

وقد جمع الزمخشري رأي الأخفش وابن خالويه بقوله: "فإن قلت: ما وجه قراءة مَن قرأ ﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ بالنصب؟، قلت: استثناها من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، والدليل عليه قراءة عبد الله[5] "فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك"، ويجوز أن

---

[1] في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾، هود، الآية81

[2] معاني القرآن للأخفش 387/1

[3] معاني القرآن وإعرابه 69/3-70

[4] إعراب القراءات السبع 292/1، وانظر إعراب القرآن للنحاس 105/2

[5] وهو ابن مسعود.

ينتصب عن ﴿وَلا يَلْتَفِتْ﴾ على أصل الاستثناء، وإن كان الفصيح البدل على قراءة من قرأ بالرفع، فأبدلها من ﴿أحد﴾.

وفي إخراجها مع أهله روايتان: روي أنه أخرجها معهم، وأمر ألا يلتفت منهم أحد إلا هي، فلما سمعت هدّة العذاب التفتت، وقالت: يا قوماه، فأدركها حجر فقتلها، وروي أنه أمر بأن يخلّفها مع قومها، فإنّ هواها إليهم، فلم يسرِ بها، واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين"[1].

وذكر ابن هشام في سياق حديثه عن الجهة الثامنة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهي أن يحمل المعرب على شيء، وفي ذلك الموضع ما يدفعه، -المثالَ السابع، وهو: "قول الزمخشري في ﴿ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك﴾ إن مَن نصب قدّر على الاستثناء من ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، ومَن رفع قدّره من ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾، ويُرَدّ باستلزامه تناقض القراءتين: فإن المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع، وغير مسرى بها على قراءة النصب، وفيه نظر، لأن إخراجها من جملة النهي لا يدل على أنها مسرى بها، بل على أنها معهم، وقد روي أنها تبعتهم، وأنها التفتت، فرأت العذاب، فصاحت، فأصابها حجر فقتلها.

وبعدُ، فقولُ الزمخشري في الآية خلاف الظاهر، وقد سبقه غيره إليه، والذي حملهم على ذلك أن النصب قراءة الأكثرين، فإذا قُدِّر الاستثناء من "أحد" كانت قراءتهم على الوجه المرجوح...

والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة، وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين بدليل سقوط ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ في قراءة ابن

(1) الكشاف 416/2

مسعود، وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية الحجر[1]، ولأن المــراد بالأهــل المؤمنون، وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته، وإن لم يكونوا مؤمنين، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَــالِحٍ﴾[2]، ووجه الرفع أنه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة"[3].

وما دفعهم إلى جعل ما بعد "إلا" جملة قراءةُ الرفــع، إذ لا يجــوز أن تكــون ﴿امرأتك﴾ بدلاً من ﴿أحد﴾، وهذا يلزم أن تكون مسرى بها، وبهذا تتناقض مع قراءة النصب، لأنها توجب استثناءها من ذلك بدليل ما ورد في عدد من الآيــات الأخــرى، وهي قوله تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾[4]، وقولــه تعــالى: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ، إِلَّــا آلَ لُــوطٍ إِنَّــا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ، إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾[5]، وقوله تعــالى: ﴿فَأَنْجَيْنَــاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطاً قَالُوا نَحْــنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ، وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً وَقَالُوا لا تَخَفْ وَلا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّــا امْرَأَتَــكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾[7]، وأن تكون من أهله، وهي ليست كذلك بدليل ما ورد في سورة

---

[1] وهي قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ، قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ، إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ، إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾، الحجر، الآيات 57-60

[2] هود، الآية46

[3] المغني، ص779، وانظر شرح التسهيل 266/2 وشواهد التوضيح، ص42 ففيهما بعض ما ذكــره ابن هشام.

[4] الأعراف، الآية83

[5] الحجر، الآيات57-60

[6] النمل، الآية57

[7] العنكبوت، الآيتان32 و33

هود عن ابن نوح عليه السلام، وهو قوله تعالى: ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾[1] وثبوت وقوع الجملة بعد "إلا".

وأما قول بعض النحويين: "لم يُسرَ بها، ولكنها شعرت بالعذاب فتبعتهم، ثم التفتت فهلكت"؛ فمردود بأن هذا لو ثبت لا يجعلها من المأمورين، لأن أمْرَه واقع عليهم لقوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾.

والثابت في هذا السياق أن امرأته كانت من الهالكين كما هو بَيِّنٌ من هذه الآية وغيرها من آيات أخرى تقدَّم ذكرُها، وهذا يوجب استثناءها ممَّن أَمَرَه بالإسراء بهم، وهي ليست مبدلة من أحد على قراءة الرفع، لأن الأمر إنما يكون للمؤمنين، لا للكافرين، فأمْرُ لوط أن لا يسري بها يستقيم، أمَّا أن تُؤمر هي بالالتفات فلا يستقيم، إذ لا يتَّجهُ الأمر إلى المأمور بالهلاك.

قال ابن قيم الجوزية: "ولو كان الاستثناء من الالتفات لكان قد نهى المسريَّ بهم عن الالتفات، وأذن فيه لامرأته، وهذا ممتنع لوجهين:

أحدهما: أنه لم يأمره أن يسري بامرأته، ولا دخلت في أهله الذين وُعِد بنجاتهم.

الثاني: أنه لم يكلّفهم بعدم الالتفات، ويأذن فيه للمرأة"[2].

فأما قراءة النصب على الاستثناء من أهله فهي الوجه، لما يوجبه السياق والمعنى فيها وفي الآيات الأخرى، وأمّا قراءة الرفع؛ فالقول على البدلية فيها مردود لوجوبه أنها مسرى بها، وهذا يناقض قراءة النصب، وهي الأعلى، وما دلَّت عليه الآيات الأخرى.

---

(1) هود، الآية46

(2) بدائع الفوائد 572/3

والمستشكل عندهم قراءة الرفع، إذ لا خلاف في قراءة النصب على الاستثناء من أهله، وهذا ما دفع بعضهم إلى جعل الجملة نصباً على الاستثناء، غير أن المعنى المراد من جعلها منصوبة على الاستثناء، لا يُدفع بجعلها استئنافية صناعة، لأن الاستئناف لا يعني الانقطاع التام في المعنى، يؤكد ذلك قول سيبويه: "إن "إلا" بمعنى "ولكن"، لأنها تفيد الاستدراك، كأنه قال: فأسر بأهلك، ولا يلتفت منهم أحد، وأما امرأتك فإنه مصيبها ما أصابهم.

والذي دفعهم إلى جعل الجملة منصوبة على الاستثناء أمران:

الأول: قراءة الرفع، والثاني: أن الرفع لا يُخرَّج على الاستثناء من ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، وهذا ما يوجبه معنى الآية، لكنه يُخرَّج على البدلية من ﴿أحد﴾، وبهذا يكون الاستثناء من ﴿وَلا يَلْتَفِتْ﴾، وهو ما لا يستقيم ومعنى الآية، لأن المأمور بعدم الالتفات يكون من المسرى بهم، ولذلك جعل المرفوع مبتدأ، وما بعده خبراً، والجملة منصوبة على الاستثناء، لكن معنى الاستئناف لا يَدفع ما يُراد، ولاسيما أن "إلا" بمعنى "ولكن" في هذا السياق، كما صرح بذلك سيبويه، ومعنى الاستدراك وجود الصلة المعنوية بين المستدرك والمستدرك عليه، كما هو الحال في الاستئناف، إذ لا يعني انقطاعاً تاماً، كما يفهم من إعرابه، بل يعني بداية مستأنفة على ما تقدَّم ذكره.

يؤكد ذلك أنّ الجملة بعد "حتى" إذا كانت مصدرة بفعل ماض، تُعرب استئنافية على رأي الجمهور، في حين أن المعنى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بين ما قبل "حتى" وما بعدها، نحو: "انتظرته حتى أتى"، فجملة "أتى" استئنافية، والمعنى أن انتظاري دام إلى أن حصل إتيانه، فالمسألة من حيث الصناعة، أو مفهوم الجملة الصناعي تامة، ولاسيما أن مفهوم الجملة يقوم على فهم العلاقة التركيبية بين المسند والمسند إليه بصرف النظر عن المعنى، ومنه يفهم الخلاف في تحديد الجملة الواقعة خبراً لاسم شرط جازم، نحو: "من يدرس ينجح"، وفي هذا كلام مطول، لا حاجة إلى ذكره.

والاستئناف بهذا المعنى يحقق المراد بلا محذور، ولاسيما أن الجملة إن أعربت نصباً على الاستثناء، فالأولى فيها التأويل بمفرد، وتأويل الجملة الاسمية بمفرد إنما يتأتّى من خبرها، لأن الفائدة فيه، وهذا ما تدفعه قراءة النصب، لأن الاستثناء ينتهي عند قوله: ﴿إلا امرأتك﴾، ويتحقق المعنى المقصود، بل إن قراءة النصب دليل على بطلان التأويل، وليس العكس.

والنظر في هذا يُظهر كيفية الاكتفاء بالمبتدأ حيناً، وبالخبر حيناً آخر، وهو ما لا يقبله السياق اللغوي العربي، ولهذا يصبح الاستئناف الوجه الذي يدفع التناقض، ولاسيما أن جعل "إلا" بمعنى "ولكن" نصٌّ في ذلك.

وهذا ما ذهب إليه جمهور النحويين في أول قوليهم، والأخذ بوجه مرجوح، ليس أصلاً في ذلك، وهو محلٌّ خلاف، إذ ليس النحويون جميعاً مُقرِّين بذلك، وتوجيه قراءة الرفع على الاستئناف يدفع ما يمكن توجيهُه على النصب على الاستثناء.

والظاهر أن الآية تخلو من الاستثناء، وإن كان الاستثناء المنقطع يعني الاستدراك، لكنه استثناء من غير الجنس، ودليل ذلك أمران:

أحدهما: أن عدداً من الآيات بيَّن أن امرأته كانت من الهالكين، وهذا لا خلاف فيه، وأنها ليست من أهله، لأنهم هم المؤمنون، وهذا ظاهر من آية نوح مع ابنه.

ثانيهما: أن التسليم بجعل "إلا" للاستثناء، يوجب أن تكون امرأته من أهله، وهذا ما تقتضيه قراءة النصب، ويتناقض مع ما سبق، وإلا فما معنى الاستثناء من الأهل، وهي ليست منهم؟ فلما ثبت أنها ليست منهم من خلال الآيات الأخرى، ثبت أن "إلا" لا تدل على الاستثناء، وإنما هي بمعنى "ولكن".

فإذا قيل: كيف يستقيم هذا مع قراءة النصب؟ قلت يستقيم بجعل "إلا" بمعنى "ولكن" المشددة في قراءة النصب، وجعلها بمعنى "ولكن" المخففة في قراءة الرفع.

لأن هذا يدفع الاستثناء، وهو المراد، إذ لا يجوز أن يستثنى الكافر من المؤمنين، إذ لا معنى لذلك، لكونه كافراً، وسيهلك كما هلك الآخرون، قال الصبان: "ومتى كان ما بعد "إلا" جملة، فـ"إلا" بمعنى "لكن" ولو كان الاستثناء متصلاً كما في الدماميني عن توضيح الناظم، ولكن إن نصب تالي "إلا" فهي كـ"لكن" المشددة، وإن رفع فكالمخففة"[1].

خاتمة:

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج، أهمها:

- امرأته هالكة بدليل قراءة النصب، وهي الأعلى، وورود ذلك في عدد من الآيات الأخرى.

- تخريج قراءة الرفع على الاستثناء من قوله: ﴿ولا يلتفت منكم أحد﴾، يتناقض مع قراءة النصب.

- ليس في الآية استثناء، لأن "إلا" بمعنى "ولكن"، وإنما هو استدراك.

- دليل انتفاء الاستثناء في الآية أنه يوجب أن تكون من أهله، وهي ليست منهم بدليلين:

الأول: أنها كافرة بلا خلاف كما هو ظاهر في الآيات الأخرى، وأن آية نوح نصٌّ في ذلك.

الثاني: أنَّ جعْل "إلا" للاستثناء يوجب أن تكون من أهله، وبه يحصل التناقض، لكن "إلا" هنا ليست للاستثناء، وإنما هي بمعنى "ولكن"، وهذا ما قرره سيبويه.

---

[1] حاشية الصبان على شرح الأشموني 142/2

- ليس ثمة ما يمنع من جعلها استئنافية، لأن الاستئناف يدفع التناقض الحاصل بين تخريج قراءة الرفع بجعل الجملة منصوبة على الاستثناء، وبين التأويل بمفرد وقراءة النصب.
- تأويل الجملة الاسمية بمفرد يكون من خبرها، لأنه عمدة الفائدة، وجعل الجملة منصوبة على الاستثناء يوجب أن يكون التأويل من الخبر، وهو ما كان فضلة في قراءة النصب.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- الاستغناء في أحكام الاستثناء لشهاب الدين القرافي، تحقيق د.طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1982م.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، راجعه د.فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1984م.
- الأصول لابن السراج، تحقيق د.الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، 1996م.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل للدكتور فخرالدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ط5، 1989م.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط3، 1988م.
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي،دار الفكر، بيروت، ط2، 1983م.
- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، تحقيق هشام عبد العزيز عطا، عادل عبد الحميد العدوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة،996م.
- التبيان في إعراب القرآن (إملاء ما منّ به الرحمن)، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، طبع إحياء الكتب العربية.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم الحفناوي، والدكتور محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة.

- الجمل في النّحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د.فخرالدّين قباوة، دار الفكـــر، دمشق.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، ط1، 1972م.

- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمـــشق، ط1، 1985م.

- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بـــدوي المختـــون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1990م.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيـــق محمـــد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- صحيح البخاري، دار القلم، بيروت، 1987م.

- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيـــل وعيـــون الأقاويـــل فـــي وجـــوه التأويـــل للزمخشري، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي.

- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لجامع العلوم الأصفهاني البـــاقولي، تحقيـــق د.محمد أحمد الدالي، طبع مجمع اللغة العربية، 1994م.

- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر، ط1

- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق د.سميح أبو مغلـــي، دار مجـــدلاوي، عمـــان، 1988م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصيف، د.عبد الحليم النجار، د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، 1999م.
- معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، ط3، 1983م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط1، 1990م.
- معاني القرآن وإعرابه المنسوب إلى الزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1994
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق د.مازن المبارك، والأستاذ علي حمد الله، دار الفكر، ط1، 1994م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2006/7/12.